

Distr.: General
9 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمائتها

تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

تقدم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال هذا التقرير الأولي إلى الجمعية العامة وفقاً لقرارها ١٤٦/٦٤.

لقد تقلدت مارتا سانتوس باييس منصبها في ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وهي تُشير في هذا التقرير إلى الوقائع التاريخية التي أدت إلى إنشاء وظيفتها ونطاق ولايتها، على نحو ما حدده قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢. وهي تُحدد رؤيتها والمجالات ذات الأولوية بالنسبة لعملها والاستراتيجيات التي تعتمزم استخدامها لتحقيق التقدم في تنفيذ الولاية المنوطة بها، والتي تستند إلى التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/299).

* A/65/150.



ويوجز هذا التقرير الحاجة إلى التعجيل بالتقدم في المجالات الاستراتيجية والاهتمام الخاص الذي ستُولىه الممثلة الخاصة لثلاث توصيات عامة في الدراسة، وهي وضع استراتيجية شاملة، في كل دولة بشأن العنف ضد الأطفال، وسن حظر قانوني وطني وصريح لجميع أشكال العنف، في جميع الظروف، وتوحيد البيانات والبحوث في هذا المجال. ويستعرض التقرير التطورات والمبادرات الرئيسية التي روجت لها الممثلة الخاصة من أجل النهوض بمتابعة الدراسة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية؛ وتعزيز العملية التشاورية وتقوية الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الحكومات وشركاء الأمم المتحدة وهيئات وآليات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والأطفال والشباب وتأمين الدعم القوي لولايتها.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولا - معلومات أساسية
٤	ثانيا - تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال
٥	ثالثا - ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال
٦	رابعا - مجالات التركيز ذات الأولوية بالنسبة للولاية: خطة عمل استراتيجية، وشراكات متينة، ودعم قوي
٦	ألف - تعزيز خطة العمل الاستراتيجية
١٠	باء - توطيد الشراكات الاستراتيجية
١٠	جيم - تأمين الدعم القوي
١١	خامسا - التعاون مع الشركاء الرئيسيين
١١	ألف - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبخاصة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال
١٧	باء - التعاون مع هيئات وآليات معاهدات حقوق الإنسان
١٩	جيم - التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك الأطفال والشباب
٢٠	سادسا - التطورات والمبادرات الرئيسية التي جرى تشجيعها
٢١	ألف - الكلمة التي ألقته في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة والدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان
٢١	باء - المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية
٢٢	جيم - التعاون مع المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية
٣١	سابعا - التطلع إلى المستقبل

أولا - معلومات أساسية

١ - في عام ٢٠٠١، وفي أعقاب توصية لجنة حقوق الطفل طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٣٨/٥٦، أن يُجري دراسة متعمقة بشأن مسألة العنف ضد الأطفال. وفي عام ٢٠٠٣ عين الأمين العام باولو سيرخيو بينيرو خبيراً مستقلاً للاضطلاع بالدور القيادي في الدراسة.

٢ - وتناولت دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/61/299)، المقدمة إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة العنف في خمسة أوضاع: في محيط الأسرة، وفي المدارس، وفي مؤسسات الرعاية البديلة وفي مرافق الاحتجاز، وفي الأماكن التي يعمل فيها الأطفال وفي المجتمع المحلي. وتعترف الدراسة بأن العنف ضد الأطفال يمس كل بلد، ولا يزال واسع النطاق، وهو خفي إلى درجة كبيرة وكثيراً ما يتغاضى عنه المجتمع، وتترتب على العنف آثار بعيدة المدى على حياة الأطفال ونمائهم، وهو يحمل في طياته تكاليف اجتماعية خطيرة.

٣ - وتقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي توفر مرجعاً حاسماً للتعميل بتقديم ورصد منع العنف والتصدي له. ولتشجيع نشر التوصيات الواردة في الدراسة ومتابعتها بصورة فعالة، أوصت الدراسة بتعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال.

٤ - وأحاطت الجمعية العامة علماً بالتوصيات الواردة في الدراسة وطلبت إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص بشأن العنف ضد الأطفال للاضطلاع بدور المدافع العالمي البارز والمستقل للتشجيع على منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها (القرار ١٤١/٦٢).

ثانياً - تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال

٥ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أعلن الأمين العام تعيين مارتا سانتوس بايس من البرتغال ممثلة خاصة له المعنية بالعنف ضد الأطفال برتبة أمين عام مساعد. وتقلدت السيدة سانتوس بايس منصبها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦ - وطبقاً للصلاحيات التي أقرت امتثالاً لقرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢، تكون الممثلة الخاصة مسؤولة مباشرة أمام الأمين العام، وترأس فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال وتتعاون بصورة وثيقة مع مجموعة واسعة من الشركاء

داخل الأمم المتحدة وخارجها. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٤ تقدم الممثلة الخاصة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة وإلى مجلس حقوق الإنسان^(١).

٧ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٤١/٦٢ تمول وظيفة الممثلة العامة وكذلك مكتبها من التبرعات. وقد أنشئت الولاية لمدة ثلاث سنوات يتم بعدها إجراء تقييم لها، ويشمل ذلك ما يتعلق بتمويلها. ويقع مكتب الممثلة الخاصة في نيويورك، ويتمتع بدعم إداري من منظمة اليونيسيف. وقد أنشأت تلك المنظمة حساباً ائتمانياً لتلقي التبرعات المالية المقدمة لتمويل عملية مكتب الممثلة الخاصة والاحتفاظ بها، وإدارتها والصرف منها، ويشمل ذلك، سداد تكاليف الموظفين.

ثالثاً - ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال

٨ - تعمل الممثلة الخاصة باعتبارها مدافعة عالمية بارزة ومستقلة تدعو إلى منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، كمنشئة للجسور، وكمعامل حفّاز لاتخاذ إجراءات في جميع المناطق، وفي سائر القطاعات وجميع الأوضاع، التي قد تحدث فيها أعمال عنف ضد الأطفال، وتقوم بحشد العمل والدعم السياسي للحفاظ على الزخم لهذا البرنامج، ولتحقيق تقدم مطرد في سائر أنحاء العالم.

٩ - وقد وُضعت ولاية الممثلة الخاصة في إطار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، والتوصيات الاستراتيجية الواردة فيها؛ وهي تدور حول الصحة العامة، ومبادرات حماية الطفل، والتطورات في هذا الصدد. وتتوخى حماية الأطفال من العنف كأحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. والواقع أن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية توفر أساساً معيارياً لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وتشكل هذه المعايير الدولية مرجعاً سليماً لمراعاة حماية الأطفال من العنف في خطة عمل السياسة الوطنية، مما يساعد على تجنب تفتيت الحلول أو التخفيف منها، أو جعلها لا تخرج عن كونها ردود فعل. وتعزيز ما تحدته من تغيير دائم من خلال تنفيذها بشكل مطرد. ولهذا السبب، تُشجع الممثلة الخاصة التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية وتنفيذها بشكل فعال.

١٠ - وتستخدم الممثلة الخاصة استراتيجيات داعمة متبادلة، ويشمل ذلك تشجيع الدعوة فيما يتعلق بالشواغل الخاصة بالعنف ضد الأطفال، والإسهام في الاجتماعات الاستراتيجية على الصُّعد الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك تحديد الممارسات الجيدة، وتعزيز تبادل

(١) للاطلاع على تقرير المجلس عن دورته الثالثة عشرة، انظر A/HRC/13/46.

الخبرات فيما بين المناطق، والقطاعات والبيئات، وتنظيم البعثات الميدانية، وتشجيع الدراسات والتقارير المواضيعية.

رابعا - مجالات التركيز ذات الأولوية بالنسبة للولاية: خطة عمل استراتيجية، وشراكات متينة، ودعم قوي

١١ - تتطلب حماية الأطفال من العنف اتخاذ إجراءات عاجلة. والعنف واقع قاسٍ لملايين الأطفال في شتى أنحاء العالم، ولا يزال خارج دائرة الاهتمام إلى حد كبير كما أنه مقبول اجتماعيا، وتترتب عليه آثار خطيرة عاطفية وصحية مدى الحياة بالنسبة لحياة الأطفال، وهو يقوض نماء الطفل وقدراته التعليمية، ويعوق العلاقات الإيجابية ويسبب الصدمة والاكنتاب، ويؤدي إلى ركوب المخاطر والسلوك العدواني.

١٢ - وستستمر المثلثة الخاصة بدواعي الاستعجال والحاجة إلى التعجيل بالتقدم في المجالات الاستراتيجية الرئيسية على مدى ثلاث سنوات وهي المدة المتوقعة لولاياتها، وستولي اهتمامها على سبيل الأولوية لما يلي:

(أ) تعزيز خطة العمل الاستراتيجية استنادا إلى التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال؛

(ب) تعزيز الشراكات الرئيسية لتحقيق التقدم في متابعة الدراسة؛

(ج) تأمين الدعم القوي بما في ذلك التمويل السليم لتعزيز التقدم في حماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

ألف - تعزيز خطة العمل الاستراتيجية

١٣ - توفر التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة خارطة طريق للتعجيل بالتقدم في مجال منع العنف والتصدي له، ورصد ذلك التقدم. وفي ضوء الاستعجال الخاص، حددت الدراسة أهدافا محددة زمنيا لثلاث توصيات رئيسية استراتيجية. ولا تزال هذه المجالات بالغة الأهمية وتتطلب اهتماما متجددا وقويا. ولهذا السبب فإنه في الإطار العام للتوصيات الواردة في الدراسة، تعطي المثلثة الخاصة اهتماما على سبيل الأولوية للمبادرات الرامية إلى ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات شاملة وطنية في كل دولة لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها، بحيث تراعى في عملية التخطيط الوطنية، وتنسق بواسطة جهات تنسيق رفيعة المستوى تتمتع بمسؤوليات قيادية في هذا المجال، وتحصل على دعم كاف من الموارد البشرية والمالية لدعم التنفيذ؛

(ب) وضع خطة لفرض حظر قانوني وطني صريح لجميع أشكال العنف ضد الأطفال وفي جميع الظروف؛

(ج) توحيد النظام الوطني لجمع البيانات، وتحليلها ونشرها، ووضع خطة عمل للبحوث المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.

١ - استراتيجية شاملة وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له

١٤ - تساعد الاستراتيجية الوطنية على تشكيل الرؤية وحشد الإجراءات والموارد، لمنع العنف والتصدي له. ومع وجود الأهداف الاستراتيجية المحددة زمنياً، فإنها توفر خارطة طريق لحفز التقدم ورصده، ولدعم عملية التغيير الدائم. ولكي يكون ذلك فعالاً، تلزم مراعاة الاستراتيجية في خطة العمل الوطنية المتعلقة بالسياسات العامة والتنمية التي تحظى بالدعم الكافي من الموارد البشرية والمالية السليمة، ويجري تقييمها بصورة منتظمة؛ ويلزم تنسيقها بواسطة جهة تنسيق رفيعة المستوى، وتمتع بمسؤوليات قيادية فيما يتعلق بقضايا الأطفال وبسلطة وضع أنشطة تفصيلية فيما بين الإدارات الحكومية، بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين.

١٥ - ويؤثر العنف ضد الأطفال على جميع حقوق الطفل ولذا يفضل التصدي له خلال المشاركة الفعالة من جميع مستويات الإدارة العامة وبمشاركة جميع الوزارات المعنية - بما فيها وزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشؤون الجنسانية، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط، ووزارة الاقتصاد والمالية.

١٦ - وفي كثير من الدول يبذل الكثير من الجهود المهمة لتحرك في هذا الاتجاه. وفي بعض الحالات، شُجع وضع استراتيجية وطنية شاملة، عن طريق عملية تشاركية واسعة النطاق شاركت فيها إدارات حكومية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والشباب. وفي عدد من الحالات الأخرى، وضعت بعض الدول خططاً وطنية وهيئات تنسيق رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، التي يُعد العنف ضد الأطفال عنصراً أساسياً فيها.

١٧ - وتعد هذه التطورات المهمة موضع ترحيب، بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. بما يكفل إبراز العنف المرتكب ضد الأطفال في النقاش العام، وفي خطة عمل السياسة العامة، فضلاً عن القرارات المتعلقة بالميزانية.

٢ - فرض حظر قانوني وطني صريح لجميع أشكال العنف ضد الأطفال

١٨ - يُعد التشريع عنصراً رئيسياً في أي استراتيجية وطنية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال. وهو تعبير عن التزام البلد السياسي بالعمل من أجل منع العنف وحماية كرامة الأطفال وسلامتهم البدنية. ويشجع التشريع التأديب الإيجابي وتعليم الأطفال بوسائل غير عنيفة ويوفر الحماية للضحايا والشهود، ويتيح الإبلاغ والانتصاف، ويدعم المساعدة والانتعاش وإعادة الإدماج.

١٩ - وتكتسب الإصلاحات القانونية المتعلقة بحماية الأطفال ضد العنف زخماً على الصعيد العالمي. وعندما تمت دراسة الأمم المتحدة لم يكن هناك سوى ١٦ بلداً بها تشريعات تحظر العنف في جميع الظروف، بما في ذلك العقوبة البدنية في المنزل. وفي الوقت الراهن، هناك ٢٧ بلداً فرضت ذلك الحظر القانوني الشامل في جميع المناطق، وتنتهج إصلاحات تشريعية لتحقيق الحظر الكامل، وفي عدد من البلدان يجري استعراض تشريعات جديدة لحظر العنف في ظروف محددة. وفي بعض الحالات، وُضع نظام للرصد من أجل دعم التنفيذ.

٢٠ - وحتى في البلدان التي تستمر فيها الممارسات الضارة مجتنباً وراء تقاليد راسخة عميقة جداً، هيأت العملية التشريعية الفرص لإشراك المجتمع المحلي والقادة الدينيين، والبرلمانيين، والرابطات الفنية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات القواعد الشعبية، وأشركت المجتمعات المحلية المعنية. ومن أجل ربط المعايير الدولية، وإجراءات السياسات العامة والقيم المحلية، ولحفز التغيير من الداخل، جرى دعم التشريعات باعتبارها ثمرة الاقتناع الحقيقي واكتسبت تقدماً باعتبارها رادعاً حقيقياً له تأثير وقائي.

٢١ - وبالرغم من أن هذه تُعد تطورات واعدة تلزم جهود قوية إضافية. فأولاً، تلزم زيادة الجهود لفرض حظر شامل. وفي الوقت الحالي، ليس هناك سوى ١٠٧ دولة من الدول بها قوانين تحظر العنف في المدارس، وهناك ١٥١ بلداً تحظر العنف كأحد أشكال الأحكام، وثمة ١٠٨ بلداً تحظر العنف باعتباره تديراً تأديبياً في المؤسسات التأديبية وعلى الصعيد العالمي، لا يَحظَى إلا ٤ في المائة فقط من الأطفال بحماية قانونية من جميع أشكال العنف في جميع الظروف. وقد أبدى الكثير من الحكومات التزامات باعتماد تشريعات لفرض مثل ذلك الحظر الشامل، وعندما تتحقق هذه الالتزامات، سيبلغ مجموع الدول التي تحظر العنف على الصعيد العالمي ٥٠ بلداً على الأقل ويشمل ذلك حوالي ١٥ في المائة من مجتمع الأطفال العالمي.

٢٢ - وثانياً، فإنه في البلدان التي اعتمد فيها حظر قانوني كامل يلزم بذل مزيد من الجهود لسد الفجوة بين التشريع والممارسة. ويلزم أن تتغلغل التشريعات في أعمال المؤسسات، وأن

تشكل المعايير التدريبية والأخلاقية للفنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم، ويلزم توفير الدعم للتنفيذ بواسطة التوعية ومبادرات التعبئة الاجتماعية، للجمهور عامة وللأطفال خاصة، وكذلك من خلال إعداد آليات يسهل الوصول إليها ومراعية للأطفال وتتمتع بالسرية ومستقلة لإسداء المشورة والإبلاغ. وهذا المجال يلزم تحقيق التقدم فيه بسرعة، من أجل توفير سبل الانتصاف الفعالة للضحايا الأطفال، وللتغلب على التحديات المتمثلة في إحجام الفنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم عن تناول تلك القضايا أو إحالتها إلى الهيئات والمؤسسات المعنية على حد سواء.

٢٣ - واستناداً إلى الالتزامات القوية التي أعربت عنها البلدان في جميع المناطق، واسترشاداً بالممارسات والدروس الجيدة المستفادة من التجربة السابقة، يعد التقدم في هذا المجال قريب النال. ولزيادة توطيد هذه العملية ستستضيف الممثلة الخاصة، في مطلع عام ٢٠١١، بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مشاوراً خبراء بشأن إصلاح القانون لمكافحة العنف ضد الأطفال.

٣ - نظام البحوث والبيانات الموحدة، لفائدة منع العنف والتصدي له

٢٤ - قلما يتم الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال حيث يعتبر ذلك من المحظورات الاجتماعية أو كشكل ضروري من أشكال التأديب، ولا تزال الإحصاءات الرسمية محدودة القدرة على تصوير المدى الحقيقي لهذه الظاهرة ونطاقها بين الدول والفئات الاجتماعية ونتيجة لهذا، تعد المعلومات المتاحة نادرة وغير متسقة، ولا تعكس إلا الترتير اليسير.

٢٥ - غير أنه بدون بيانات جيدة، يتعرض التخطيط الوطني للخلل، ويتعطل صنع السياسات وتعبئة الموارد بصورة فعالة، وتصبح الأنشطة الموجهة محدودة من حيث قدرتها على منع العنف ضد الأطفال ومكافحته.

٢٦ - وهذا مجال يلزم فيه اتخاذ إجراء عاجل. ولا تزال مجموعة البيانات الحالية المتعلقة بالأطفال توفر أساساً للبناء عليه، بيد أنه يلزم مراعاتها فيما يتجاوز القطاعات وفرادى التخصصات، بما يُعزز النظرة الكلية للطفل. وتلزم معالجة الثغرات في مجالات حماية الطفل وتوسيع نطاق أدوات ومؤشرات الرصد، بما في ذلك بحث قضايا الفتيان والفتيات من جميع الأعمار وفي جميع الظروف، وتناول قضايا الذين يواجهون أشد المخاطر. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تراعي هذه الجهود آراء الأطفال ومنظوراتهم وأن تبرز تجاربهم وديناميتهم وقدراتهم الحرة الناشئة. وهذا في غاية الأهمية من أجل فهم الوجه الخفي للعنف، والتصدي لأسبابه الجذرية بصورة فعالة.

٢٧ - ويؤثر العنف بجميع أشكاله في حياة الملايين من الأطفال في شتى أنحاء العالم، لكن وكما تعلمنا من العديد من المبادرات الناجحة التي راجت فيما بين المناطق ليس العنف بالأمر الذي لا مفر منه؛ فالعنف يمكن منعه والتصدي له بشكل فعال. ويمكن تحقيق عالم خال من العنف لو وجدت خطة وطنية استراتيجية، وتشريعات قوية وفعالة، وبيانات وأدلة سليمة لفهم عوامل الخطر وتوجيه قرارات السياسة العامة.

باء - توطيد الشراكات الاستراتيجية

٢٨ - وقد أدى إعداد دراسة الأمم المتحدة إلى نشأة تحالفات متينة واستراتيجية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبغية المضي قدما في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة يعد تعزيز الشراكات بالغ الأهمية. ولذا فإن الممثلة الخاصة ستعزز التعاون مع الشركاء الرئيسيين بمن فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وهيئات وآليات معاهدات حقوق الإنسان؛ والحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والبرلمانيون، والمؤسسات المستقلة الوطنية المعنية بحقوق الطفل؛ والمجتمع المدني بما في ذلك الأطفال والشباب.

٢٩ - وقد أنشئت آليات تعاونية مؤسسية مناسبة لدعم ولاية الممثلة الخاصة ولتوطيد التقدم من خلال نهج تشاوري فعال يشمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، والمجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعني بمتابعة الدراسة (انظر الفرع الخامس أدناه).

جيم - تأمين الدعم القوي

٣٠ - يُعد دعم التمويل الطويل الأجل والذي يمكن التنبؤ به أمرا لا غنى عنه لأداء ولاية الممثلة الخاصة بشكل مستقل وفعال. وقد دعت الجمعية العامة الدول والمؤسسات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وكياناتها والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى توفير الدعم اللازم بما في ذلك التبرعات المالية. وترسل التبرعات لدعم ولاية الممثلة الخاصة ومكتبها عن طريق الحساب الائتماني الذي أنشأته اليونيسيف وتديره لتلقي التبرعات المالية والاحتفاظ بها وإدارتها والصرف منها في أغراض الولاية بما في ذلك من أجل سداد تكاليف الموظفين.

٣١ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، وردت تبرعات أولية. بيد أنه يلزم تمويل مأمون إضافي لتمكين الممثلة الخاصة من الاضطلاع بدورها بصورة فعالة باعتبارها مدافعة مستقلة عالمية من أجل منع العنف وحماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

خامسا - التعاون مع الشركاء الرئيسيين

ألف - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وبخاصة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وأعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال

٣٢ - أولت الممثلة الخاصة أولوية عليا لتعزيز أواصر الترابط القوية مع شركاء الأمم المتحدة في مجال العنف ضد الأطفال.

٣٣ - وقد تطور التعاون القوي مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتعد اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات والتباحث في مجالات التعاون من خلال الدعم المتبادل، بما في ذلك من خلال تشجيع المبادرات والبعثات المشتركة؛ والنظر في القيام بدعوة مشتركة من أجل حماية حقوق الأطفال. وفي هذا الصدد، كانت المشاركة المشتركة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة بكلتا الولايتين قيمة بصفة خاصة.

٣٤ - ويوفر الأساس المعياري القوي لحقوق الإنسان الذي تتقاسمه كلتا الولايتين ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، فرصا استراتيجية لزيادة تعزيز هذا التضافر البالغ الأهمية.

٣٥ - وعلى هذا الأساس، نظمت الممثلتان الخاصتان حدثا تذكاريًا للاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد البروتوكولين وإطلاق حملة عالمية ترمي إلى التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين بحلول عام ٢٠١٢، وهي سنة الذكرى العاشرة لدخولهما حيز التنفيذ. وقد أطلقت الحملة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ في نيويورك، بحضور الأمين العام، ويجري الترويج لها بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، والمقرر المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وقد جرى تأييد هدف التصديق العالمي على نطاق واسع في المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى بما في ذلك المؤتمر العالمي الثالث لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، (ريو دي جانيرو، ٢٠٠٨)، كما يحظى الهدف بدعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وشبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني.

٣٦ - وأثناء تلك الحملة التي ستستغرق سنتين، ستقوم الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال بتشجيع الامتثال العالمي للبروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وهذا البروتوكول نافذ المفعول في ١٣٧ بلدا، و ٨٠ في المائة من البلدان التي لم تصدق عليه بعد أطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعنية بأسوأ أشكال

تشغيل الأطفال، وهي معاهدة يترتب عليها التزامات قانونية بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال. وقد التزم العديد من هذه البلدان أيضا رسميا بالتصديق على البروتوكول، بما في ذلك، في سياق الاستعراض الدوري العالمي الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان.

٣٧ - ويعد تحقيق التقدم في هذا المجال حيويًا. ففي كل سنة، يتم الاتجار بالملايين من الأطفال، واستعبادهم من خلال الاستغلال الجنسي، والزواج المُدبر، والتبني غير القانوني، أو العمل الإجباري. وتقر منظمة العمل الدولية في أحدث تقرير عالمي لها بأن ١١٥ مليون طفل يقعون ضحايا الأعمال الخطيرة؛ ويبرز أيضا بين أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا.

٣٨ - وسيوفر التصديق العالمي على البروتوكول أساسا معياريا مشتركا تسترشد به الدول في إجراءاتها المنسقة لمنع حدوث ثغرات في أنظمة حماية الأطفال، ولمكافحة الإفلات من العقاب داخل الحدود وغيرها، دون ترك ملاذات آمنة للجناة.

٣٩ - وقد استندت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال في تعاونها مع مؤسسات الأمم المتحدة، إلى الآليات المشتركة بين الوكالات، ولا سيما الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، والذي تُعد منظمة العمل الدولية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية من بين أعضائه الأساسيين. ويعد الفريق العامل المشترك بين الوكالات محفلا بالغ الأهمية للتشاور ولتعزيز إعداد السياسات ومراعاة الشواغل المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في خطة عمل منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وقد احتفظت الممثلة الخاصة بعلاقة تعاون وثيق جدا مع الأعضاء الأساسيين في الفريق العامل المشترك بين الوكالات، حيث عقدت مناقشات ثنائية مثمرة جدا واجتماعات عمل في جنيف. وترحب الممثلة الخاصة بالمشورة المسداة البالغة الأهمية والدعم المقدم، ولهما أهمية حاسمة في تشكيل ولايتها وفي البعثات التي نظمتها.

٤١ - منظمة اليونيسيف تقدم الدعم الإداري إلى مكتب الممثلة الخاصة وأنشأت صندوقا استثماريا للترعات المالية المقدمة دعما لولايتها. وتعد حماية الأطفال من العنف بعدا رئيسيا في ولاية اليونيسيف وما برحت الممثلة الخاصة مرتبطة بمبادرات مهمة ترونها تلك المنظمة.

٤٢ - وفي إطار استراتيجية حماية الطفل لعام ٢٠٠٨ تدعم اليونيسيف متابعة دراسة الأمم المتحدة بتعزيز أنظمة حماية الطفل والترويج للتغيير الاجتماعي في المواقف تجاه الأطفال. وقد شاركت الممثلة الخاصة في مناقشات مهمة بشأن تنفيذ استراتيجية اليونيسيف وتركيزها على حماية الطفل من العنف، في المقر وفي مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق آسيا

والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعقدت أيضا اجتماعات استراتيجية مع وحدة حماية الأطفال في نيويورك، لتعزيز الترابط وترويج العمل التكاملي في مجالات تدرج تحت ولايتها.

٤٣ - وتشترك اليونيسيف في عدد من المبادرات لتعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بطابع ونطاق العنف ضد الأطفال، ولتوحيد الجهود من أجل جمع البيانات وتحليلها، ومن أجل تطوير البحوث بشأن العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الممارسات الضارة. ويؤكد تقرير اليونيسيف المقبل لعام ٢٠١٠ بشأن الممارسات التأديبية الأبوية للأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط زيادة انتشار طرق التأديب العنيفة بيد أنه اعترف أيضا بأن هذه الممارسة موجودة أيضا إلى جانب التأديب غير العنيف، وأن ما يقرب من ٩ من كل ١٠ أطفال يتعرضون لعقوبة بدنية واعتداء نفسي، مع ارتفاع المعدلات بين الفتيان وبين الأطفال بين الخامسة والتاسعة من العمر في الأسر المعيشية التي تتغاضى فيها الأمهات بشأن العقوبة البدنية والعنف المتري، وعلى النقيض من ذلك، كان التأديب العنيف أقل تفشيا متى كان مقدمو الرعاية منخرطين في مستويات تعليمية أرفع، ويزاولون أنشطة مع أطفالهم.

٤٤ - وأيدت الممثلة الخاصة نشر هذا البحث الذي يتناول بعدا ذا أولوية في ولايتها، ويوفر أساسا سليما للتوعية بشأن هذه الظاهرة من أجل الترويج للبدائل الإيجابية غير العنيفة وتوجيه السياسات والإجراءات إلى منع العنف والتصدي له.

٤٥ - وما برح موضوع العنف الجنساني ضد الأطفال ولا سيما ضد الفتيات، موضوعا يحظى باهتمام متزايد. واستنادا إلى الدراسة الوطنية بشأن العنف ضد الأطفال التي أجريت في سوازيلند عام ٢٠٠٧ وأيدتها مبادرة كليتون العالمية، انضمت اليونيسيف إلى منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى جانب مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة في شراكة استراتيجية لتشجيع البحوث المماثلة في بلدان أخرى وتقديم الدعم من أجل تعزيز بيئة حماية الفتيات ضد العنف الجنسي.

٤٦ - وهذه مبادرة مهمة ستواصل الممثلة الخاصة متابعتها بشكل وثيق ويتوقع أن تؤدي إلى نتائج مهمة.

٤٧ - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان يقوم بدور حاسم في عملية تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة وقد أنشأ منذ عام ٢٠٠٧ جهة تنسيق بشأن العنف ضد الأطفال. ومنذ تعيين الممثلة الخاصة ظلت المشورة والدعم الفني الذين يقدمهما المكتب على درجة بالغة

الأهمية، ويساعدان على توطيد أسس حقوق الإنسان في ولايتها، مع الترويج لمراعاة حماية الأطفال من العنف في المنظمة برمتها.

٤٨ - مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قدم الدعم إلى المنظمة في جنيف فيما يتعلق باجتماعات الممثلة الخاصة مع أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، ومع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما لجنة حقوق الطفل ومع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان^(٢). وقدم المكتب أيضا المساعدة في عقد اجتماعات مع أعضاء المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية، وفريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل والشركاء الآخرين في المجتمع المدني.

٤٩ - وبدعوة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، شاركت الممثلة الخاصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع لمجلس حقوق الإنسان لبحث إمكانية وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل إتاحة إجراء لتقديم البلاغات. وفي المشروع الذي قدمته الممثلة الخاصة أشارت إلى أن دراسة الأمم المتحدة قد أوصت بإنشاء آليات فعالة ومستقلة للشكاوى والتحقيق والإنفاذ للتعامل مع حوادث العنف ضد الأطفال، وأبرزت مدى ملائمة إجراء تقديم البلاغات لحماية الأطفال من العنف. وأوصت بوضع صك قانوني يصاغ على النحو الواجب على أساس حقوق الطفل، ويوفر سبل انتصاف فعالة ومراعية للأطفال، ويضع ضمانات قانونية لحماية الضحايا من الأطفال ومنع أي مخاطرة بالاستغلال أو الانتقام.

٥٠ - وقد أولي اهتمام مكثف للدور القيم الذي تؤديه آليات تقديم المشورة والشكاوى والإبلاغ المأمونة، والتي يمكن الوصول إليها، لحماية الأطفال من العنف في حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن حماية الأطفال من العنف الجنسي، والذي شاركت فيه الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال أيضا في آذار/مارس ٢٠١٠. وقد اعتمد المجلس قرارا^(٣)، أدان فيه بقوة جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسي ضد الأطفال وحث الدول على إعداد وإنشاء آليات لإسداء المشورة والشكاوى والإبلاغ مراعية للطفل، وتكون سرية ومأمونة. ودعا المجلس أيضا الممثلة الخاصة والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في

(٢) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر A/HRC/12/47.

(٣) A/HRC/RES/13/20.

البناء وفي إنتاج المواد الإباحية إلى تقديم تقرير مشترك بشأن هذا الموضوع إلى المجلس في دورته السادسة عشرة.

٥١ - وللمساعدة في إعداد التقرير، ستنظم الممثلة الخاصة بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مشاوره خبراء بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ويرمي الاجتماع إلى توفير لمحة عامة شاملة للنماذج الحالية لآليات تقديم المشورة والشكاوى والإبلاغ التي يسهل الوصول إليها والمراعية للطفل، والمنشأة على المستوى الحكومي، وبواسطة مؤسسات مستقلة، ومنظمات المجتمع المدني، لقدح زناد الفكر بشأن التحديات والممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام تلك الآليات من قبل الأطفال وممثلهم، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة الأطفال، وسهولة الوصول إليها، والسرية، وضمان الخصوصية، وحماية الضحايا، وتقديم التوصيات من أجل تحسينها.

٥٢ - وقد أتاحت مشاركة الممثلة الخاصة في آذار/مارس ٢٠١٠ في اجتماع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مناسبة قيمة لمناقشة سبل الاستفادة من خبرة ومشورة أولئك الشركاء الاستراتيجيين في إعداد تقرير مجلس حقوق الإنسان.

٥٣ - وتعمل المؤسسات المستقلة الوطنية بما فيها تلك التي لها ولاية متميزة بشأن حقوق الطفل، وتعمل بصفتها صوتاً للأطفال وشواغلهم، كما تقوم بإعداد الدعوة وإجراء البحوث في مجال السياسات العامة، وتقدم المشورة البالغة الأهمية وفي بعض الحالات تتناول شكاوى فردية. ونظراً لأنه يتم الوصول إليها مباشرة من قبل الضحايا الأطفال والشهود، توفر تلك المؤسسات سبل انتصاف مهمة عند حدوث العنف، والإجراءات التي تتخذها مهمة للتوعية بشأن العنف ضد الأطفال، من أجل تعزيز النهج الجنساني والمراعي للطفل، وإبراز تجارب الأطفال وصدماتهم وإسداء المشورة لمن هم في حاجة إليها. وستكون مساهماتها في التقرير ملائمة للغاية.

٥٤ - منظمة الصحة العالمية قدمت الدعم بصورة نشطة من أجل إعداد دراسة الأمم المتحدة ولا تزال شريكا بالغ الأهمية في عملية المتابعة.

٥٥ - ويعد منع العنف وترويج الأدلة السليمة مجالين من المجالات ذات الأولوية التي تتناولها الدراسة، وهما في مركز الصدارة من جدول أعمال منظمة الصحة العالمية، على نحو ما بينته أعمال الوكالة في منع العنف الجنسي ضد الفتيات وفي إعداد تقديرات جديدة بشأن انتشار

- سوء معاملة الأطفال وأثر ذلك على صحتهم، وبتشجيع الدراسات الاستقصائية الوطنية في هذا المجال. وقد اكتسبت هذه الأبعاد أهمية أساسية في الاجتماع الرابع لمعالم الحملة العالمية لمنع العنف، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في جنيف، وشاركت فيه الممثلة الخاصة.
- ٥٦ - وبمشاركة رفيعة المستوى وخبرات من شتى المناطق، وقر الاجتماع محفلاً ممتازاً لتقديم أدلة جديدة عن الأنشطة المتعلقة بمنع العنف بين الأشخاص والتفكير في الدروس المستفادة من طائفة واسعة من المبادرات القطرية.
- ٥٧ - وأولت المناقشات اهتماماً خاصاً لحماية الأطفال من العنف، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال والأسباب الأساسية المؤدية لها. وتناولت أيضاً الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير علاقات آمنة ومستقرة ومثمرة بين الأطفال وآبائهم ومقدم الرعاية لهم، وتشجيع المهارات الحياتية للأطفال والمراهقين، والحد من توافر الكحوليات والبنادق والسكاكين واستخدامها بشكل ضار، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتغلب على المعايير الثقافية والاجتماعية التي تدعم العنف، وتوفير الدعم لتحديد هوية الضحايا، وبرامج توفير الرعاية والدعم.
- ٥٨ - وسيظل تقدم العمل في هذه المجالات بُعداً رئيسياً فيما تبذله الممثلة الخاصة من جهود تعاونية مع منظمة الصحة العالمية.
- ٥٩ - وقد طوّرت الممثلة الخاصة تعاوناً مثمراً مع منظمة العمل الدولية ولا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال من العنف في أماكن العمل، والأنشطة الأخرى المتعلقة بالعمل. وقد عقدت اجتماعات منتظمة لدعم تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، بما في ذلك من خلال الدعوة، وتوحيد البيانات والبحوث وتعزيز أنشطة وضع المعايير، فضلاً عن إعداد الأدوات العملية لدعم الدول الأعضاء في الجهود التي يبذلونها.
- ٦٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، شاركت الممثلة الخاصة في المؤتمر العالمي المعني بعمل الأطفال المعقود في لاهاي، للاحتفال بالذكرى العاشرة لدخول اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال واعتماد المؤتمر خارطة طريق لتحقيق القضاء عليها بحلول عام ٢٠١٦. ووفر المؤتمر منتدى رفيع المستوى لدعوة الممثلة الخاصة من أجل التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ولحماية الأطفال من العنف والاعتداء. وقد أوليت هذه الأبعاد أيضاً اهتماماً قوياً في خارطة الطريق.

٦١ - وعلى نحو ما أبرزته الممثلة الخاصة في كلمتها، فإن العنف وعمل الأطفال مترابطان بشكل وثيق. ويعد العنف في المنزل وفي المدارس وفي المؤسسات عاملاً يدفع الأطفال إلى عمل الأطفال، ولا سيما في أسوأ أشكاله، ويعد العنف أيضاً وسيلة لإجبار الأطفال على العمل، وإبقائهم تحت ربة الاستغلال والاستعباد. وفي الوقت ذاته، يمكن منع العنف وعمل الأطفال والتصدي لهما بصورة فعالة عن طريق إعداد خطط عمل وطنية واعتماد تشريعات سليمة وتعزيز البيانات والبحوث. وتبرز هذه الإجراءات بصورة كبيرة في خارطة الطريق التي تشكل أيضاً أداة رئيسية للقضاء على العنف ضد الأطفال في الحالات المتعلقة بالعمل.

٦٢ - وتؤيد الممثلة الخاصة بقوة وضع معايير جديدة لمنظمة العمل الدولية لتكفل العمل اللائق للعمال المتزليين. وهي تفتح أبواباً لتحسين حماية الطفل من الاستغلال في الخدمة المتزلية وفي أي شكل من أشكال العنف المرتبطة به. والأطفال العاملون في المنازل، ولا سيما الفتيات، معرضون جدا للعنف. وهن بالعمل عندما يعملن لدى الأسرة المعيشية الخاصة، وكثيراً ما يكون ذلك وراء أبواب مغلقة، وبعبداً عن منازلهن. ومع توفر القليل من الحماية الاجتماعية أو عدم توفرها على الإطلاق، يخضعن للعمل لساعات عمل مفرطة، وفي مهام خطيرة، إلى جانب الوصمة والتمييز الاجتماعيين، والعنف البدني والعاطفي، فضلاً عن الاعتداء الجنسي. ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة بدعم عملية وضع المعايير المهمة هذه، واعتماد أحكام ملزمة لحماية الأطفال والعمال المتزليين الشباب.

باء - التعاون مع هيئات وآليات معاهدات حقوق الإنسان

٦٣ - يعد تطوير التعاون الوثيق مع هيئات وآليات معاهدات حقوق الإنسان عنصراً أساسياً في خطة عمل الممثلة الخاصة. وهذا التعاون بالغ الأهمية من أجل اتباع نهج متكامل لحماية الأطفال من العنف بالاستفادة من أوجه الترابط بين الولايات، وفي نطاق الإطار العام لتنفيذ معايير حقوق الطفل والالتزامات المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك تلك التي اتخذت في قمة الألفية، وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، ومؤخراً جداً، في المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وتبرز الدعوة التي اعتمدها المؤتمر لاتخاذ إجراءات أهمية التعاون الوثيق بين أصحاب الولايات، كما يوفر جدول أعماله إطاراً قيماً للإجراءات الداعمة المتبادلة والتقدم المعجل في متابعة توصيات الدراسة، ويشمل ذلك إعداد خطة وطنية و سن تشريعات فعالة وإنشاء آلية للإبلاغ عن الضحايا من الأطفال.

٦٤ - وفي هذا الصدد، يكتسب تعاون الممثلة الخاصة مع لجنة حقوق الطفل أهمية كبيرة. وقد أعدت دراسة الأمم المتحدة بناء على طلب اللجنة وقد استندت بقوة إلى عملها المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد كرست اللجنة اهتماماً خاصاً بالعنف ضد الأطفال في

المناقشات المواضيعية والتعليقات العامة، وخلال النظر في تقارير الدول الأطراف. وفي الوقت الراهن تشمل جميع الملاحظات الختامية فرعاً محدداً بشأن متابعة التوصيات الواردة في الدراسة والتعاون مع الممثلة الخاصة.

٦٥ - ويساعد التعاون مع لجنة حقوق الطفل على وضع مبادرات الدعوة، وتقييم التقدم بشأن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف وتوفير الدعم للبلدان فيما تبذله من جهود. ولهذا السبب، اجتمعت الممثلة الخاصة مع اللجنة بعد تعيينها بقليل وقامت بتطوير علاقة تعاون مثمرة من خلال الاجتماعات المنتظمة وتبادل المعلومات، ومن خلال المشاركة المشتركة في الأحداث والمبادرات الاستراتيجية، على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية. وقد اكتسبت هذه الشراكة الاستراتيجية تأكيداً متجدداً بإطلاق الحملة المشتركة للتصديق العالمي على بروتوكولي الاتفاقية، وعلى التعاون دعماً لإعداد التقرير المتعلق بآليات إسداء المشورة والشكاوى والإبلاغ المراعية للطفل.

٦٦ - وما برح التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان مهما بنفس القدر. وشاركت الممثلة الخاصة في اجتماعاتها السنوية عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، التي كانت مفيدة بصفة خاصة لتقاسم المعلومات، وتحديد الممارسات الجيدة ولتبادل الخبرات، وتحديد الأنشطة الداعمة المتبادلة لمنع العنف والقضاء عليه.

٦٧ - ويؤكد البيان المشترك الصادر في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ عن الممثلة الخاصة وأصحاب الولايات ذوي الصلة الآخرين في أعقاب الزلزال الذي حدث في هايتي، والذي أعربت فيه عن القلق إزاء المخاطر الشديدة التي يواجهها الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم، من حيث اختطافهم واستعبادهم، وبيعهم أو الاتجار بهم، الإمكانية المتوقعة من هذا التعاون الوثيق.

٦٨ - وباعتبار هذه القضية شاملة، فإن العمل للقضاء على العنف ضد الأطفال يفتح أبواباً لتطوير شراكات بين الولايات، بما في ذلك الولايات المتعلقة بالأطفال وخاصة مع المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والتي جرى تعزيز التعاون معها بصورة مطردة، وعلى نحو ما ذكر أعلاه (انظر الفقرة ٥٠)، يجري إعداد تقرير مشترك بشأن آليات إسداء المشورة والشكاوى والإبلاغ المراعية للأطفال. ويعد التعاون قيماً أيضاً فيما يتعلق بالولايات المتصلة بالعنف، بما في ذلك العنف ضد المرأة والتعذيب؛ مع وجود الولايات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للمساعدة على التصدي للأسباب الجذرية للعنف، فضلاً عن الولايات ذات الصلة بالحقوق في التعليم وفي حرية

الرأي، والتعبير، لتعزيز منع العنف، وتوطيد ثقافة احترام حقوق الأطفال وتمكين الأطفال والشباب.

جيم - التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك الأطفال والشباب

٦٩ - أعدت دراسة للأمم المتحدة بدعم قوي من منظمات المجتمع المدني، ومن الأطفال ومن الشباب. وهم لا يزالون شركاء نشطين في عملية تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة.

٧٠ - وما يرحب بالتعاون مع المجتمع المدني بالغ الأهمية وقد يسره أيضا ما تم في عام ٢٠٠٧ من إنشاء المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية. ويتمتع المجلس بتمثيل متكافئ من منظمات دولية رائدة ومنظمات غير حكومية وطنية وإقليمية. ويتمثل الهدف الرئيسي في تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية والحفاظ عليها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، في الدعوة إلى جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في الدراسة.

٧١ - وقد اجتمعت الممثلة الخاصة مع المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في نيويورك، وفي آذار/مارس ٢٠١٠، في جنيف. وساعدت الاجتماعات على إلقاء الضوء على المجالات الاستراتيجية التي يمكن فيها تحقيق التقدم وتحديد الفرص المهمة للتعاون في متابعة التوصيات الواردة في الدراسة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، وفي سائر الظروف المختلفة التي يمكن أن يحدث فيها العنف ضد الأطفال. وتشمل هذه المجالات والفرص اعتماد خطط وطنية للعمل لإحراز التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، والحظر القانوني لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، في جميع الظروف، وجمع ونشر البيانات المفصلة بحسب العمر والجنس، بشأن العنف ضد الأطفال، وإنشاء آلية للشكاوى للأطفال فعالة ويسهل الوصول إليها. كما بحثت الاجتماعات أيضا سبل تعزيز مشاركة الأطفال في متابعة الدراسة، مع الاستفادة من نظراتهم المتعمقة وخبراتهم، وتعبئتهم وتمكينهم فيما يتعلق باتخاذ إجراءات في مجتمعاتهم المحلية.

٧٢ - واجتمعت الممثلة الخاصة أيضا في جنيف مع فريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل والفريق العامل التابع له المعني بالأطفال والعنف. وقد أبرز كلاهما أهمية مواصلة التعاون القوي مع هيئات وآليات حقوق الإنسان، ولا سيما لجنة حقوق الطفل ومجلس حقوق الإنسان.

٧٣ - وشجعت الممثلة الخاصة أيضا توطيد الشراكات مع شبكات المنظمات غير الحكومية الإقليمية ومع المنظمات التي يرأسها الأطفال والمعنية بمنع العنف والتصدي له. وسيستمر اتباع هذا التعاون بهمة من أجل التقدم بعملية تنفيذ توصيات الدراسة.

٧٤ - وعلى مدى السنوات الأخيرة، كانت مشاركة الأطفال والشباب في إجراءات الترويج من أجل التصدي للعنف ضد الأطفال كبيرة. وكانت مساهمتهم في الدراسة ضرورية ولا تزال مشاركتهم بالغة الأهمية بالنسبة للخطوات المقبلة.

٧٥ - وما برحت الممثلة الخاصة ملتزمة بالتواصل مع الأطفال والشباب في اجتماعاتها، وفي مناقشات الخبراء على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وفي سائر المناطق يحدد الأطفال العنف باعتباره من الشواغل ذات الأولوية ويوحون بشعور عميق بأهمية ذلك، باعتبارهم عناصر للتغيير، وإنشاء نواد لحقوق الأطفال، ومواد الدعوة، والمشاركة في مبادرات تثقيف وتوعية الأقران وهم يروجون بذلك الفهم المعزز للوجه الخفي للعنف ويدعمون وضع نُهج مراعية للأطفال من شأنها تعزيز فعالية منع العنف والتصدي له.

٧٦ - ولا يزال الحوار والمشاورات المنتظمة مع الأطفال والشباب تمثل عنصرا أساسيا في ولاية الممثلة الخاصة. وفي هذا الصدد، ترحب الممثلة الخاصة باعتماد لجنة حقوق الطفل لتعليقها العام رقم ١٢ (٢٠٠٩) بشأن حق الطفل في الإصغاء إليه وهو ما تعترف به الجمعية العامة في قرارها ١٤٦/٦٤، كمرجع قيم لمساهمة الأطفال والشباب في عملية متابعة الدراسة وإحاطتهم علما بالتطورات في هذا المجال.

سادسا - التطورات والمبادرات الرئيسية التي جرى تشجيعها

٧٧ - في إطار خطة العمل ذات الأولوية المحددة أعلاه، ومن خلال الدعوة والاجتماعات التي عقدت في ٢٠ بلدا، كرست الممثلة الخاصة اهتماما خاصا لما يلي:

(أ) مبادرات الدعوة العالمية لتشجيع زيادة نشر الدراسة ومتابعة توصياتها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية؛

(ب) توطيد الشراكات الاستراتيجية بما في ذلك تعزيز التعاون المؤسسي مع المنظمات الدولية والإقليمية ومن خلال الإسهام في الاجتماعات الرفيعة المستوى مع الجهات الفاعلة الرئيسية؛

(ج) إنشاء مكتبها وحشد الدعم لولايتها.

ألف - الكلمة التي ألقته في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة والدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان

٧٨ - أشارت الممثلة الخاصة في كلمتها التي ألقته أمام اللجنة الثالثة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة (انظر A/C.3/64/SR.13)، إلى أساس حقوق الإنسان والإطار المنصوص عليه لولايتها، بواسطة الدراسة والتوصيات الواردة فيها؛ وعرضت مجالات الأولوية الرئيسية بالنسبة لعملها، وخاصة فيما يتعلق بإعداد استراتيجية وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وإقرار حظر قانوني وطني صريح لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتوحيد نظم البحوث والبيانات في هذا المجال.

٧٩ - وقد بُحثت هذه الأبعاد كذلك في الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان خلال الحوار التفاعلي للممثلة الخاصة مع المجلس وخلال مشاركتها في مناقشة فريق الخبراء المعني بالعنف الجنسي ضد الأطفال. وقدمت الدول الأعضاء تعليقات إيجابية جداً بشأن خطة عملها الأساسية وأعربت تلك الدول عن التزامها بدعم ولايتها. وهذا أمر بالغ الأهمية في تشكيل عملها المقبل كما يشجع التضافر المثمر مع الحكومات في سائر المناطق.

٨٠ - ووفر هذان الاجتماعان من اجتماعات الأمم المتحدة منتدى استراتيجياً للممثلة الخاصة للتكاتف مع الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمنظمات التي يقودها الأطفال، لتنظيم أحداث رفيعة المستوى ترمي إلى التوعية وتشجيع تبادل الخبرات وتشجيع المزيد من التقدم في المجالات البالغة الأهمية في خطة عمل الممثلة الخاصة - كما تشمل وضع استراتيجيات وطنية لمنع العنف والتصدي له في جميع الظروف، وسن تشريعات فعالة وتشجيع النهج المراعية لنوع الجنس والتي تقوم على مشاركة الأطفال، فضلاً عن تشجيع التصديق العالمي والتنفيذ الفعال لمعايير حقوق الأطفال الدولية.

باء - المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٨١ - شاركت الممثلة الخاصة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، في ذلك المؤتمر وفي الحلقة الدراسية لأمريكا اللاتينية المعنية بعدالة الأحداث، والتي استضافتها حكومة البرازيل بالتوازي مع ذلك، ووفرت منبرا استراتيجياً للتصدي لحالات العنف التي يعاني منها الأطفال ضحايا جرائم الأطفال المحرومون من الحرية.

٨٢ - وعلى نحو ما أبرزته هذه الاجتماعات، فإن الأطفال ضحايا العنف كثيراً جداً ما يجري تجريمهم ولا توفر لهم الحماية بوصفهم أطفال، ويشمل ذلك ما هو نتيجة للتجار بالاطفال والاستغلال الجنسي. وكثيراً ما يتعرض الأطفال المهمشون، بمن فيهم الأطفال

المهاجرون وطالبو اللجوء، للتعنف البدني والنفسي والجنسي، ويحرمون من الوصول إلى المساعدة القانونية ويوضعون قيد الاحتجاز كبديل لترتيبات الرعاية. ويتعرض الآلاف من الأطفال إلى الحرمان من الحرية، وكثيرا ما يستخدم ذلك كخيار أول عوضا عن أن يكون تدبيرا كملاذ أخير، وهم يتعرضون للتعذيب، والاعتداء، وللمعاملة المهينة، ويشمل ذلك ما يجري حين يوضعون قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة، ويتعرضون للتعنف كشكل من أشكال السيطرة عليهم، وتأديبهم ومعاقبتهم، في بعض البلدان، وقد تشمل الأحكام الضرب بالعصا، والجلد، والرجم، أو البتر، فضلا عن عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة دون احتمال الإفراج عنهم.

٨٣ - ولا تزال حالة هؤلاء الأطفال خافية وتكتنفها الوصمة، ونادرا ما يجري تصورها على أنها أولوية في خطة عمل السياسات العامة. والمعلومات نادرة بشأن عدد الأطفال المحرومين من الحرية والأسباب التي أدت إلى وضعهم تحت طائلة مؤسسات العدالة والرعاية، ونادرا ما تتاح آليات الرصد المستقلة لحماية حقوقهم وبحث شكاواهم، وتؤدي المعلومات المثيرة، المقترنة بسوء تصور تزايد جنوح الأحداث، إلى زيادة الضغط الاجتماعي لتجريم الأطفال والمراهقين، ولتحديد سنوات عمرية أدنى بصورة متزايدة لتحديد المسؤولية الجنائية وفرض تدابير أطول للحرمان من الحرية. وهذا نمط يساعد على نشأة ثقافة التهاون مع العنف ضد الأطفال وكثيرا ما يسهم في وصم الأطفال المنتمين لفئات فقيرة ومحرومة.

٨٤ - وفي ظل هذا السيناريو العام ثمة مخاطرة بإنزال اتفاقية حقوق الطفل ومعايير حقوق الإنسان الأخرى إلى مرتبة الدرجة الثانية. وتواجه مكافحة الإفلات من العقاب عن أعمال العنف ضد الأطفال تحديات متجددة.

٨٥ - وهذه شواغل بالغة الأهمية بالنسبة للممثلة الخاصة التي ستظل تتصدى لها في سياق ولايتها وبعثاتها.

جيم - التعاون مع المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية

٨٦ - كانت المشاورات الإقليمية التشاركية على نطاق واسع والتي نظمت لدعم الدراسة والاستعدادات لعقد المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين مهمة في توليد الاهتمام للقضاء على العنف بجميع أشكاله والالتزام به. وفي بعض المناطق، أنشئت آلية للمتابعة لتيسير تنسيق الجهود وتعزيز التقدم في هذا المجال.

- واستنادا إلى هذه التطورات المهمة أولت الممثلة الخاصة اهتماما على سبيل الأولوية لتعزيز التضامن المؤسسي مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية بهدف تعزيز تقاسم المعلومات

وتبادل الخبرات، وزيادة المبادرات الإيجابية وإعداد نهج قائمة على الأدلة من أجل التغلب على التحديات والتأثير في التقدم في داخل المناطق وفيما بينها.

٨٨ - ولهذا الهدف، شاركت الممثلة الخاصة في المؤتمرات الإقليمية الاستراتيجية الرفيعة المستوى وواصلت تعزيز الشراكات مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وهذا مجال حدث فيه تطورات مهمة، مع زيادة إضفاء الطابع المؤسسي وهياكل الحكم الإقليمية، وإعداد استراتيجيات إقليمية لتعزيز التقدم ورصده على سبيل المتابعة للتوصيات الواردة في الدراسة. ويتضح هذا بشكل جيد من التحسينات الحاسمة التي تحققت في سائر المناطق، بما فيها مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال واللجنة الفرعية التابعة لجامعة الدول العربية المعنية بالعنف ضد الأطفال؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ واستراتيجية مجلس أوروبا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ لبناء أوروبا من أجل الأطفال وبهم؛ ومؤتمر الدول الأمريكية المعني بالأطفال؛ وفرع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للحركة العالمية من أجل الأطفال؛ والاتحاد الأفريقي؛ ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه.

١ - المؤتمر الثاني عشر لدول أمريكا اللاتينية المعني بالأطفال والمراهقين

٨٩ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ شاركت الممثلة الخاصة في المؤتمر الثاني عشر لدول أمريكا اللاتينية المعني بالأطفال والمراهقين، الذي نظمته منظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية لشؤون الأطفال، وجرت استضافته في ليما بواسطة حكومة بيرو. وبمشاركة رفيعة المستوى من الدول الأعضاء، فضلا عن مؤسسات مستقلة وطنية لحقوق الأطفال، ومنظمات غير حكومية وأكاديميين من الدول الأمريكية، عقد المؤتمر احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل والذكرى السنوية الثامنة لمعهد البلدان الأمريكية لشؤون الأطفال. وقد خُصص اهتمام قوي للسياسات العامة الرامية إلى أعمال حقوق الأطفال. بما في ذلك حماية الأطفال من العنف. وكان العنف الموجه ضد الأطفال موضع اهتمام أيضا في الدورات الرسمية وفي الحوار الرسمي بين الوزراء والسلطات العليا، والممثلة الخاصة والمقرر المعني بحقوق الأطفال التابع للجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، البروفسور باولو سيرخيو بنبيرو.

٩٠ - وكان المؤتمر منتدى استراتيجيا لزيادة التقدم في البلدان الأمريكية بشأن متابعة التوصيات الواردة في الدراسة وإصدار "التقرير بشأن العقوبة البدنية وحقوق الإنسان للأطفال والمراهقين"، الصادر عن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان^(٤). ويستند هذا

(٤) الوثيقة OEA/SER.L/V/II.135.

التقرير المهم إلى الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة ويدعو الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية إلى فرض حظر قانوني صريح وتام عن استخدام العقوبة البدنية في جميع الحالات، واعتماد تدابير لمنع، تنفيذية وغيرها، لكفالة القضاء على هذا الشكل من أشكال العنف، وتشجيع البدائل الإيجابية وغير العنيفة، وجعل البلدان الأمريكية منطقة خالية من العقوبة البدنية للأطفال بحلول عام ٢٠١١.

٩١ - وقد سبق عقد مؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالطفل عقد منتدى للمجتمع المدني ضم للمرة الأولى منتدى البلدان الأمريكية المعني بالأطفال. وقد وضع المنتدى في صدر جدول أعمال المؤتمر المسائل المتعلقة بمشاركة الأطفال وحماية الأطفال من العنف - والواقع أن العنف ضد الأطفال قد حدد باعتباره أهم شاغل لتلك البلدان.

٩٢ - وأفادت مداوالات المؤتمر عملية متابعة مهمة، أدت إلى الترويج في العديد من البلدان لمبادرات من أجل فرض حظر قانوني شامل لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، وإنشاء مجالس استشارية وطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات.

٩٣ - ومهد المؤتمر السبيل أيضا لتضافر مؤسسي متين مع المنتديات والمؤسسات الإقليمية للبلدان الأمريكية، بما فيها معهد البلدان الأمريكية لشؤون الأطفال وبصفة خاصة المقرر المعني بحقوق الأطفال التابع للجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان التي جرى بالاشتراك معها إعداد إطار استراتيجي للتعاون من أجل حماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

٢ - المؤتمر الثاني عشر لوزراء البلدان الليبرية الأمريكية المسؤولين عن الأطفال والمراهقين

٩٤ - وشاركت الممثلة الخاصة في الاجتماع الوزاري الثاني عشر للبلدان الليبرية الأمريكية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في بوينس آيرس، المكرس لدور التعليم وتعزيز الاندماج الاجتماعي للأطفال. وأبدت في كلمتها اهتماما خاصا بأثر العنف المدرسي على سلامة الأطفال وعلى تحصيلهم التعليمي، الأمر الذي تؤدي إلى تفاقمه العوامل المحيطة، بما في ذلك القلاقل الاجتماعية، وتوافر الأسلحة والأنشطة الإجرامية المتصلة بالعصابات.

٩٥ - واعترفا بأهمية منع العنف، دعت إلى الاستثمار المطرد في تعليم الأطفال في وقت مبكر. بما يكفي لتنمية مواهب الأطفال وقدراتهم حسب إمكاناتهم الكامنة. ولتخطيط حلقة الفقر والحرمان بالنسبة للشباب وتعزيز سياسة الاندماج الاجتماعي. والواقع أن صغار الأطفال عرضة للخطر بوجه خاص، كما أنهم أقل تمكنا أيضا من المقاومة والتماس الحماية. ويؤدي الخوف والصدمة إلى الإضرار بتنميتهم مما يهدد شعورهم بالأمن، والثقة. وعلى

النقيض من ذلك، فإن علاقات الحب والأمن والعلاقات الحفازة لصغار الأطفال مع أسرهم ومقدمي الرعاية لهم تبني أساسا لتنميتهم البدنية والعاطفية والفكرية، وتعزز من ثقتهم وقدراتهم الحرة.

٩٦ - وأشارت إلى التصور الذي لا يزال يتكرر عن العنف باعتباره شكلا ضروريا من أشكال التأديب، كما أشارت إلى الاهتمام غير الكافي الممنوح لهذه الظاهرة بواسطة القوانين والسياسات والمؤسسات المدرسية، وشددت بوجه خاص على اعتماد تشريعات تحظر بشكل حازم جميع أشكال العنف في المدارس، وإلى تنمية التوعية ومبادرات بناء القدرة للفنيين، وتشجيع الوساطة وتسوية النزاعات من خلال وسائل غير عنيفة فضلا عن تعزيز العمليات التشاركية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. بمن فيهم الأطفال أنفسهم.

٩٧ - وردد إعلان بوينس آيرس، الذي اعتمده الاجتماع الوزاري بعض تلك الشواغل، حيث أوصى بالتحديد على وضع قوانين وسياسات فعالة لحماية الأطفال من العنف. بما يتفق مع التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة. وبنفس القدر حدد العنف ضد الأطفال باعتباره شاغلا له أولوية لإدراجه في جدول أعمال الاجتماعات الوزارية المقبلة.

٣ - الاجتماع الإقليمي بشأن دور البرلمانين في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه

٩٨ - عقدت الجمعية الوطنية لكوستاريكا وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، واليونيسيف، اجتماعا إقليميا مهما في عام ٢٠٠٩ بشأن دور البرلمانين في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه. ودعا الاجتماع البرلمانين الوطنيين إلى تعزيز عقد نقاش وطني لرصد التوصيات الواردة في الدراسة والمضي قدما في متابعتها، واعتماد إصلاح قانوني يحظر بشكل صريح جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتخصيص موارد كافية لدعم السياسات العامة ذات الصلة بالأطفال.

٩٩ - وتشكل هذه الأبعاد الرئيسية خطة عمل رئيسية تلتزم الممثلة الخاصة بالعمل بها في شتى المناطق، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي ومع اليونيسيف. وهي توفر مرجعا سليما لاجتماعاتها الرسمية مع البرلمانات الوطنية كما كان الحال بالنسبة لبيرو وتركيا، كما أترى ذلك كلمتها التي ألقته أمام جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها ١٢٢، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٠ في بانكوك، وحضرها ممثلون من أكثر من ١٢٠ بلدا.

٤ - التعاون مع فرع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للحركة العالمية من أجل الأطفال

١٠٠ - وقد اتخذت خطوات حاسمة لتوطيد التعاون الإقليمي والاتفاق على خطة عمل استراتيجية بشأن العنف ضد الأطفال مع فرع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للحركة العالمية من أجل الأطفال، والتي شاركت فيها اليونيسيف ومنظمات المجتمع المدني الرئيسية.

١٠١ - وعلى إثر اجتماع تخطيطي هام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مع أعضاء الحركة، ومع المقرر المعني بحقوق الطفل التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، اتفق على انتهاج خطة عمل إقليمية استراتيجية مشتركة ترمي إلى اعتماد تشريعات تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وإعداد استراتيجية وطنية جيدة الموارد والتنسيق، وشاملة، وتوحيد نظم البحث والبيانات في هذا المجال.

١٠٢ - وفي اجتماع المتابعة المعقود في الأرجنتين في حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتفق على تنظيم ثلاثة اجتماعات دون إقليمية رفيعة المستوى في عام ٢٠١١ من أجل تشجيع تبادل الخبرات وزيادة المبادرات في هذه المجالات الثلاثة.

٥ - مؤتمر القاهرة بشأن اتفاقية حقوق الطفل والفقهاء الإسلاميين برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي واليونيسيف

١٠٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شاركت الممثلة الخاصة في مؤتمر عقد برعاية من السيدة الأولى لمصر للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل والمجلس الوطني للطفولة والأمومة في مصر.

١٠٤ - وقد اشترك في رعاية المؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي واليونيسيف، وممثلو المنظمات الدولية المرتبطة بهما، ولجنة حقوق الطفل، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمنظمات غير الحكومية وأطفال من عشر من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠٥ - ومن خلال إعلان القاهرة بشأن اتفاقية حقوق الطفل والفقهاء الإسلاميين، الذي اعتمد في المؤتمر، جدد المشاركون التزامهم بحقوق الطفل ودعوا إلى زيادة الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل وتوفير الموارد الإنسانية والمالية الكافية لتنفيذها، وإنشاء أنظمة بيانات فعالة معنية بالأطفال.

١٠٦ - وتحديدًا فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، أعرب المشاركون عن التزامهم بتطوير التعاون المثمر مع الممثلة الخاصة وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم لها. وناشدوا الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تتخذ جميع التدابير التشريعية والاجتماعية المناسبة وغيرها من أجل المتابعة الفعالة للتوصيات الواردة في الدراسة، وإصلاح التشريعات على وجه الاستعجال بما يكفل حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتشجيع أشكال التأديب الإيجابية وغير العنيفة، استنادًا إلى التجارب الوطنية الإيجابية، والقيام بإنشاء جهة تنسيق رفيعة المستوى لتنسيق الإجراءات من أجل منع العنف ومكافحته، ووضع استراتيجية وطنية ذات موارد جيدة، تعنى بالعنف ضد الأطفال. وقد أولي اهتمام خاص أيضًا إلى منع الممارسات الضارة والحماية منها، وحماية الأطفال في ظل الاحتلال وفي أوقات الحرب، والتخفيف من حدة الفقر.

١٠٧ - ويوفر إعلان القاهرة منبرا مهما للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حماية الأطفال من العنف، ويدعم مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة. وهو بدعوته المحددة إلى إنشاء منتدى للأطفال يفتح مجالات لمساهمة حقيقية من جانب الأطفال في هذه العملية، ويساعد على إحاطة الأطفال علما عن النحو الواجب بالتطورات في هذا المجال.

٦ - التعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بالعنف ضد الأطفال التابعة لجامعة الدول العربية

١٠٨ - شاركت الممثلة الخاصة في الاجتماع الرفيع المستوى لجامعة الدول العربية التي استضافته حكومة لبنان في حزيران/يونيه ٢٠١٠. واستعرض الاجتماع التقدم الذي حققته الدول العربية في تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة، بغرض تعزيز عملية المتابعة على الصعيد الوطني.

١٠٩ - وشكلت الاجتماع النتائج التي توصلت إليها الدراسة الإقليمية المعنية بالعنف ضد الأطفال الصادرة عن جامعة الدول العربية وهي أول مبادرة بشأن متابعة الدراسة على الصعيد الإقليمي. وهي بتحليلها للتطورات الوطنية وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدا من الإجراءات، توفر أساسا لفائدة الإصلاحات القانونية وإصلاحات السياسات العامة، وتدعم مبادرات منع العنف. وستقدم الدراسة في الاجتماع الوزاري المقبل لجامعة الدول العربية وهو الوقت الذي يتوقع أن يتم فيه إقرار خطة عمل المتابعة.

١١٠ - وما برح إصلاح القوانين يشكل أحد المجالات التي حددتها الدراسة الإقليمية على نحو يقتضي المزيد من التقدم، ولهذا السبب، عقدت حلقة عمل تقنية في نفس المناسبة بشأن هذا الموضوع، وبدعم من مبادرة "أنقذوا الأطفال" والمبادرة العالمية لإنهاء جميع العقوبات

البدنية ضد الأطفال. ويجري الترويج لعقد مناقشات خبراء ماثلة في مناطق أخرى لدعم إقرار حظر قانوني على جميع أشكال العنف.

٧ - التعاون مع الاتحاد الأفريقي ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه

١١١ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عقدت الممثلة الخاصة اجتماعات مهمة في أديس أبابا مع مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، ورئيس لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، بغرض تعزيز التعاون لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف. وما برح العنف ضد الأطفال يتصدر جدول أعمال السياسة العامة في المنطقة الأفريقية، بما في ذلك في سياق تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، أثناء إعداد الدراسة عندما كرس يوم الطفل الأفريقي في عام ٢٠٠٦ لهذا الموضوع؛ وخلال المنتدى الثاني للبلدان الأفريقية المعني بالأطفال عام ٢٠٠٧، وفي "الدعوة لاتخاذ إجراء معجل لجعل أفريقيا ملائمة للأطفال"، الذي اعتمده المنتدى. ومع ما يجري من متابعة للدراسة، توجد فرص متجددة للتقدم بخطة العمل هذه إلى الأمام.

١١٢ - وقد مهدت الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا السبيل لتعاون مؤسسي مثمر، بما في ذلك من أجل تعزيز المبادرات ووضع مبادرات إيجابية لسائر المنطقة وفي داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ودعم الإصلاحات التشريعية لحظر جميع أشكال العنف، والتشجيع على تهيئة المؤسسات المستقلة المعنية بحقوق الطفل، وزيادة توحيد أنظمة المعلومات والبيانات الوطنية بشأن العنف ضد الأطفال.

١١٣ - وقد زاد تعزيز الإطار التعاوني أثناء النقاش المواضيعي بشأن العنف ضد الأطفال، الذي عقدته لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه عام ٢٠١٠. وحدد الاجتماع ثلاثة مجالات رئيسية للمتابعة وهي: الدعوة من أجل توفير الحماية للأطفال من العنف وتعزيز البدائل الإيجابية والتأديب العنيف، ودعم الإصلاحات التشريعية وإصلاحات السياسة العامة، من أجل حظر جميع أشكال العنف، وإعداد تقرير أفريقي بشأن هذا الموضوع.

٨ - التعاون مع مجلس أوروبا

١١٤ - وفي المنطقة الأوروبية، حدثت أيضا تطورات مهمة، حيث أولي العنف ضد الأطفال اهتماما متزايدا في صنع السياسات داخل مجلس أوروبا وفي الاتحاد الأوروبي. وقد وطّدت الممثلة الخاصة التعاون مع هذه المؤسسات وشاركت في منتديات للسياسات الاستراتيجية، تناولت عناصر في ولايتها. وشاركت الممثلة الخاصة في اجتماعات أدت إلى اعتماد استراتيجية مجلس أوروبا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. "بناء أوروبا من أجل الأطفال وبهم"،

وفيها تعتبر حماية الأطفال من العنف شاغلا رئيسيا ذي أولوية. وبموجب الاستراتيجية، يتصرف المجلس بوصفه الرائد الإقليمي والمنسق للمبادرات الوطنية والإقليمية لمكافحة العنف ضد الأطفال، باعتباره المنتدى الأوروبي لمتابعة التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة، والتعاون مع الممثلة الخاصة.

١١٥ - وتوفر المعايير والمبادئ الإقليمية المهمة إطارا لحماية الأطفال من العنف. ولدعم التقدم في هذا المجال أنشأ مجلس أوروبا منتدى لحقوق الطفل يضم جهات تنسيق وطنية من بلدان في سائر المنطقة، وشبكة من الخبراء من منظمات شريكة رئيسية. وتشارك الممثلة الخاصة في هذا المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يؤدي دورا حاسما لتعزيز تقاسم المعلومات، والدعوة والنقاش، وفي رصد التقدم داخل المنطقة الأوروبية.

١٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اعتمدت لجنة وزراء مجلس أوروبا مبادئ توجيهية للسياسة العامة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة لحماية الأطفال من العنف، لتوجيه الجهود الوطنية من أجل إعداد خطة عمل وطنية شاملة لمنع العنف والتصدي له. وشاركت الممثلة الخاصة في عملية أدت إلى اعتماد مبادئ توجيهية كما تواصل التعاون مع مجلس أوروبا من أجل توسيع نطاق نشرها وتنفيذها. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، استضافت الحكومة النمساوية اجتماعا للمتابعة في فيينا، لتقاسم الخبرات فيما بين الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المستقلة، والشركاء من المجتمع المدني، لزيادة التقدم في إعداد الاستراتيجيات الوطنية وإصلاح القوانين، وفي توحيد المعلومات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال.

٩ - التعاون مع الاتحاد الأوروبي

١١٧ - يحتل العنف ضد الأطفال مكانا له الأولوية في جدول أعمال السياسات العامة للاتحاد الأوروبي وحُدّد في دراسة استقصائية عام ٢٠٠٩ باعتباره شاغلا له الأولوية بالنسبة للشباب في ٢٧ من الدول الأعضاء. وشاركت الممثلة العامة في مؤتمرين رفيعي المستوى عُقدتا برئاسة السويد للاتحاد الأوروبي، وخصصا لحماية الأطفال من العنف، وهما منتدى المنظمات غير الحكومية التابع للاتحاد الأوروبي والمعني بحقوق الإنسان، والاجتماع الرفيع المستوى للفريق الحكومي الدولي الدائم "أوروبا الأطفال".

١١٨ - ودعا الاجتماعان إلى إنشاء شراكة قوية مع الممثلة الخاصة وتقديم الدعم لمكتبها، وكررا الإعراب عن الالتزام بتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الإصلاحات القانونية لحظر جميع أشكال العنف، وتعزيز البحوث التي تضم خبرات الأطفال ومنظوراتهم؛ وإنشاء مؤسسات مستقلة لحقوق الأطفال وإنشاء آليات فعالة

لشكاوى. وأوصى الاجتماع أيضا باستخدام برامج المساعدة الإنمائية وآليات التمويل لدعم هذه الجهود.

١١٩ - وتابعت الممثلة الخاصة أيضا المناقشات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ مبادئ توجيهية لعام ٢٠٠٧ من أجل تعزيز وحماية حقوق الأطفال، وهي تشمل استراتيجية تنفيذ محددة بشأن العنف ضد الأطفال شكلتها توصيات الدراسة.

١٢٠ - وبدخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ - وهي تحدد بوضوح حقوق الأطفال باعتبارها بُعدا أساسيا في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي - يتوقع أن تكتسب حماية الأطفال من العنف اهتماما متزايدا، مما يفتح آفاقا لاتخاذ إجراء معجلّ لمتابعة الدراسة.

١٠ - التعاون مع مقرري السياسات والخبراء والباحثين لدعم خطة عمل مستندة إلى الأدلة

١٢١ - تتعلق إحدى التوصيات الشاملة الرئيسية الواردة في الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة بالحاجة إلى إدخال تحسينات وطنية على أنظمة البيانات المتعلقة بالأطفال وفي مجال البحوث الوطنية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. ويعتبر العنف ضد الأطفال مجالا تتسم فيه المعلومات المتاحة بأنها محدودة ويتعذر جمعها، ومن ثم لا تتمكن من إبراز مدى ونطاق هذه الظاهرة في المجتمع. وتتسم جميع أنظمة الرصد بأنها ضعيفة، بينما لا تزال البحوث متناثرة وذات نوعية متباينة بصورة واسعة.

١٢٢ - ولتعزيز التقدم في هذا المجال، شاركت الممثلة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في المؤتمر العالمي بشأن بحوث حقوق الطفل، في أديس أبابا، الذي عقدته منظمة رصد أوضاع الأطفال والمنتدى الأفريقي للسياسات المعنية بالطفل ومركز بحوث إنوسنتي التابع لليونيسيف، بالتعاون مع لجنة حقوق الطفل.

١٢٣ - وقد ضم المؤتمر مجموعة بارزة من ممثلي الحكومات ومقرري السياسات والخبراء والباحثين، الملتزمين بحماية حقوق الطفل من خلال تحليل يستند إلى الأدلة، والدعوة والسياسات العامة.

١٢٤ - وكان العنف ضد الأطفال يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال المؤتمر العالمي مع التركيز بصفة خاصة على دور البيانات والتحليل والبحوث لدعم متابعة الدراسة. وقد اعتُبرت هذه الأبعاد بالغة الأهمية لتوجيه إعداد الاستراتيجيات الشاملة الوطنية والإصلاحات القانونية، ولكسر حاجز الصمت المحيط بالمسائل الحساسة، ولتعزيز فهم عوامل الخطر وأوجه الضعف، وتعزيز منع العنف.

١٢٥ - وسيستمر التعاون مع الأكاديميين ومؤسسات البحوث، لتوطيد التقدم في المجالات التي غطتها الدراسة، ولتناول الشواغل الناشئة، بما في ذلك المخاطر الشديدة للعنف التي يواجهها الأطفال المتقلون، فضلا عن الإمكانيات والتحديات الناجمة عن استخدام التكنولوجيات الجديدة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف.

سابعاً - التطلع إلى المستقبل

١٢٦ - تركز ولاية الممثلة الخاصة إلى الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وتوصياتها الموجهة إلى اتخاذ إجراءات والتي توفر خطة عمل استراتيجية لتأمين حماية الأطفال من جميع أشكال العنف في جميع الظروف وفي جميع الدول.

١٢٧ - وكما يلاحظ في هذا التقرير، شكلت تطورات مهمة الفترة الأولية لولاية الممثلة الخاصة - وهي تشمل المبادرات الاستراتيجية التي اضطلعت بها وكالات الأمم المتحدة من أجل إدراج العنف ضد الأطفال في جداول أعمالها، والخطوات البالغة الأهمية التي قامت بها المنظمات والجماعات السياسية الإقليمية، وشراكات المجتمع المدني، لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة، والتحسينات الجديدة بالذكر على الصعيد الوطني لحماية الأطفال من العنف.

١٢٨ - وقد ساعدت الشراكات القوية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على توطيد جدول الأعمال هذا من خلال التعبئة الدينامية وبدعم من أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك الحكومات، والمؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، والأطفال أنفسهم.

١٢٩ - وبالرغم من هذا الاتجاه الواعد، إلا أن العنف لا يزال واسع النطاق ضد الأطفال، وهو خفي إلى درجة كبيرة وكثيرا ما يتم التغاضي عنه من جانب المجتمع. واعترافا بأن العنف لا مبرر له، وأن كل أعمال العنف يمكن منعها بصورة فعالة، فإن الممثلة الخاصة ملتزمة بالمحافظة على الزخم بشأن منع العنف والتصدي له، وزيادة الشفافية وتجديد الاهتمام بالآثار الضارة للعنف على الأطفال؛ متناولة المعايير الاجتماعية لتشجيع عملية السلوك الإيجابي والتغيير الاجتماعي؛ وتعبئة الدعم السياسي لمكافحة هذه الظاهرة وتحقيق التقدم المطرد.

١٣٠ - والممثلة الخاصة، مسترشدة بهذه المهمة ومستفيدة من الأساس القوي لحقوق الإنسان الوارد في ولايتها، ستقوم في المستقبل القريب بإيلاء اهتمام رئيسي للأبعاد التالية:

(أ) المضي قدما في حملتها التي تستغرق سنتين من أجل التصديق العالمي على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، وتعزيز الامتثال العالمي للمعاهدات الأخرى الرامية إلى حماية الأطفال من العنف؛

(ب) تعزيز التقدم في مجالات الاهتمام الاستراتيجية الثلاث وهي وضع استراتيجية شاملة في كل دولة بشأن منع العنف والتصدي له، واعتماد حظر قانوني وطني صريح لجميع أشكال العنف ضد الأطفال، في جميع الظروف؛ وتوحيد أنظمة البيانات والبحوث الوطنية في هذا المجال؛

(ج) توفير الدعم من أجل إعداد تقرير مواضيعي عن آليات إسداء المشورة والشكاوى والإبلاغ المأمونة، والمراعية للأطفال، والتي يسهل الوصول إليها بشأن العنف ضد الأطفال؛ بما يتفق مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/١٣.

١٣١ - وتتطلع الممثلة الخاصة إلى التعاون بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، من أجل النهوض بهذا البرنامج البالغ الأهمية ولتحقيق تحرر الأطفال من العنف بجميع أشكاله.